فترة الريبة

دراسة قانونية

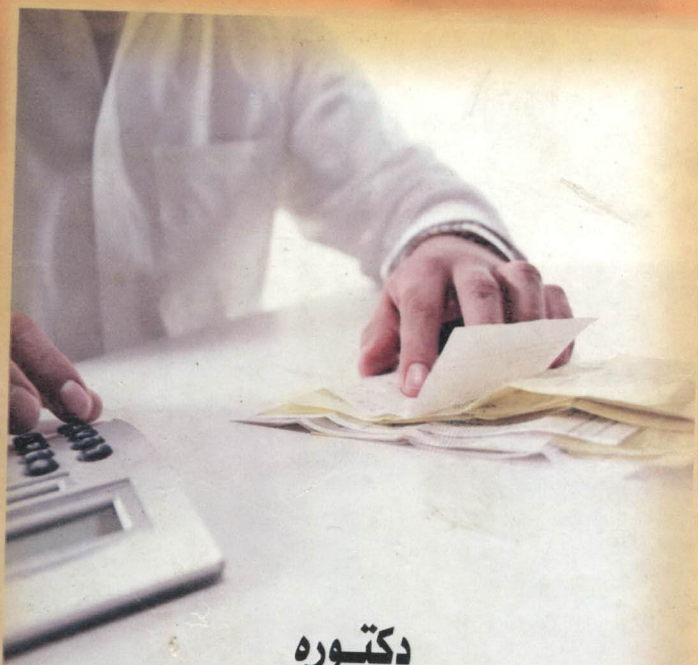

دكتوره

سميرة عبد الله مصطفى

دار الكتب القانونية
مصر

دار شتات للنشر والبرمجيات
مصر

فترة الريبة

دراسة قانونية

جامعة أحمد بوقرة - بومرداس
المكتبة الجامعية
Université M'hamed Bougara - BOUMERDES

دكتوره
سميرة عبد الله مصطفى

جامعة أحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم: 347.7/.....
alex p

جامعة أحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 0009517

دار الكتب القانونية
مصر

دار شتات للنشروالبرمجيات
مصر

الموضوع	الصفحة

المقدمة تمهيد و تقسيم 5

الفصل الأول : مفهوم فترة الريبة 17

المبحث الأول : المقصود بفترة الريبة 19

المطلب الأول : تعريف فترة الريبة 19

المطلب الثاني : مبررات أحكام فترة الريبة 23

أولاً : عدم كفاية الاثار المالية المترتبة على صدور قرار اشهار الافلاس لحماية دائني المفلس خلال فترة الريبة 23

ثانياً : عدم كفاية دعوى (عدم نفاذ تصرفات المدين في حق الدائن) لحماية دائني المفلس خلال فترة الريبة..... 25

ثالثاً : حماية الضمان العام لدائني المفلس و تحقيق المساواة بينهم 32

رابعاً : حماية المصلحة العامة المتمثلة في حماية الغير حسن النية وفي المحافظة على استقرار المعاملات التجارية 39

المبحث الثاني : شرط فترة الريبة – التوقف عن دفع الدين..... 41

المطلب الأول : مفهوم التوقف عن دفع الدين فقهاً و قضاءً 45

أولاً : الاتجاه التقليدي..... 45

ثانياً : الاتجاه الحديث..... 51

ثالثاً : تقييم 60

المطلب الثاني : العناصر المكونة لحالة التوقف عن دفع الدين..... 65

أولاً : عنصر مادي ظاهر (التوقف الفعلي) 65

ثانياً : عنصر معنوي مستتر (التوقف الدائم) 66

ثالثاً : عنصر موضوعي . يتعلق بالصفات الواجب توفرها في الدين الذي يتوقف المدين عن دفعه 67

الموضوع	الصفحة
ان يكون الدين تجارياً	68
ان يكون الدين محققاً	74
ان يكون الدين حالاً	75
ان يكون الدين معلوم المقدار	77
ان لا يكون الدين طبيعياً	78
ان يكون الدين نقدياً	79
اً : عنصر شخصي وهو التعاصر أو التلازم بين صفة التاجر والتوقف	
دفع الدين	80
ة التاجر المتوفى	82
ة التاجر المعتزل التجارة	83
ة التاجر فاقد الاهلية أو من في حكمه	84
لب الثالث : تعريف حالة التوقف عن دفع الدين	93
	94
لب الرابع : اثبات حالة التوقف عن دفع الدين	95
: الوقائع التي يمكن الاستناد عليها في اثبات حالة التوقف عن دفع الدين فقهاً و قضاءً	95
ر احتجاج بعدم دفع المدين لقيمة ورقة تجارية	95
المدين لطلب اشهار إفلاسه	96
المدين للتسوية	99
لمدين للمحل التجاري أو غلقه	100
حجوز غير مجدية على أموال المدين	101
تنفيذ المدين لقرارات قضائية تلزمه بدفع ديونه	101

الموضوع	الصفحة
1- ان يكون الدين تجارياً	68
2- ان يكون الدين محققاً	74
3- ان يكون الدين حالاً	75
4- ان يكون الدين معلوم المقدار	77
5- ان لا يكون الدين طبيعياً	78
6- ان يكون الدين نقدياً	79
رابعاً : عنصر شخصي وهو التعاصر أو التلازم بين صفة التاجر والتوقف عن دفع الدين	80
حالة التاجر المتوفى	82
حالة التاجر المعتزل التجارة	83
حالة التاجر فاقد الاهلية أو من في حكمه	84
المطلب الثالث : تعريف حالة التوقف عن دفع الدين	93
تقييم	94
المطلب الرابع : اثبات حالة التوقف عن دفع الدين	95
أولاً : الوقائع التي يمكن الاستناد عليها في اثبات حالة التوقف عن دفع الدين فقهاً و قضاءً	95
تحرير احتجاج بعدم دفع المدين لقيمة ورقة تجارية	95
تقديم المدين لطلب اشهار إفلاسه	96
طلب المدين للتسوية	99
بيع المدين للمحل التجاري أو غلقه	100
توقيع حجوز غير مجدية على أموال المدين	101
عدم تنفيذ المدين لقرارات قضائية تلزمه بدفع ديونه	101

الموضوع	الصفحة

ثانياً : سلطة المحكمة المختصة في تقدير حالة التوقف عن دفع الدين.....103
المبحث الثالث : سلطة المحكمة المختصة بشان فترة الريبة 107
المطلب الأول : سلطة المحكمة في تحديد تاريخ فترة الريبة 109
أولاً : الاتجاهات التشريعية 109
تقييم 112
ثانياً: مفهوم التوقف عن دفع الدين المؤدي الى تحديد تاريخ فترة الريبة...115
موقف التشريع العراقي والمقارن.....115
الموقف الفقهي.....115
تقييم.....118
الموقف القضائي.....118
ثالثاً : طرق تحديد تاريخ فترة الريبة.....123
رابعاً : سلطة المحكمة في التحديد من تلقاء نفسها.....126
خامساً : سلطة المحكمة في التحديد بناءً على طلب مقدم اليها 127
المطلب الثاني : سلطة المحكمة في تعديل تحديد تاريخ فترة الريبة 133
أولاً : سلطة المحكمة في التعديل من تلقاء نفسها.....133
ثانياً : سلطة المحكمة في التعديل بناءً على طلب مقدم لها 135
المطلب الثالث : سلطة المحكمة في الغاء تحديد تاريخ فترة الريبة 137
أولاً : موقف التشريع العراقي والمقارن.....138
ثانياً : الموقف الفقهي.....138
تقييم.....140
ثالثاً : الموقف القضائي.....142
المطلب الرابع : سلطة المحكمة في تقرير حالة الافلاس الفعلي
(القوة القانونية لتحقق حالة التوقف عن دفع الدين).....147

الموضوع	الصفحة

أولاً : الموقف الفقهي..... 147
تقييم..... 151
ثانياً : الموقف القضائي 152
ثالثاً : موقف التشريع العراقي والمقارن 155
الفصل الثاني : اثر فترة الريبة 157
المبحث الأول : اثر فترة الريبة في تصرفات المفلس الضارة للدائنين 159
المطلب الأول : مفهوم عدم النفاذ الوجوبي..... 159
المطلب الثاني : شروط الحكم بعدم النفاذ الوجوبي..... 167
أولاً : ان يكون التصرف صادراً خلال فترة الريبة..... 167
ثانياً : ان يكون التصرف صادراً من المفلس وان يكون متعلقا باموالـه.... 168
ثالثاً : ان يكون من التصرفات المنصوص عليها حصراً في التشريع..... 168
رابعاً : ان يرفع أمين التفليسة الدعوى بعدم النفاذ الوجوبي خلال المدة
المحددة في التشريع 168
المطلب الثالث : التصرفات الخاضعة لاحكام عدم النفاذ الوجوبي..... 171
أولاً : التبرعات..... 171
أ – التبرعات التي تاخذ شكل هبة صريحة أو مستترة 173
ب – التبرعات التي يكون محلها اداء عمل 175
ج – الوصية 176
د – الهدايا الصغيرة 177
هـ تصرفات مختلَف على حكمها 178
1– الوقف 179
2– الكفالة..... 179
3– المهر 180

الموضوع	الصفحة

4- البائنة (الدوطة) 181
5-التامين على الحياة..... 182
ثانياً : الوفاء بالديون غير الحالة 184
الدفع بواسطة الحساب الجاري 187
شراء صفقة آجلة..... 188
دفع المفلس لدين قبل حلول أجله مقابل خصم نسبة من الدين..... 188
تسليم بضاعة قبل موعد التسليم المتفق عليه 190
وفاء ورقة تجارية بطريق الخصم 190
أنشاء مقابل وفاء ورقة تجارية لم يحل أجل استحقاقها 190
ثالثاً : الوفاء بالديون الحالة بغير الشئ المتفق عليه..... 192
الوفاء بواسطة النقود..... 195
الوفاء بواسطة الاوراق التجارية 195
الوفاء بواسطة الاوراق التي تكون قابلة للتداول 198
الوفاء بواسطة الاوراق التي تكون غير قابلة للتداول 198
الوفاء بواسطة النقل المصرفي 199
الوفاء بواسطة حوالة حق 200
الوفاء بواسطة تجديد الدين والحلول..... 200
الوفاء بواسطة البيع 201
الوفاء بواسطة المقاصة 203
رابعاً : انشاء تأمينات لاحقة لنشوء الدين..... 206
التأمين ضماناً لدين سابق ودين نشأ مع التأمين في آن واحد 208
استبدال تأمين قديم بتأمين آخر جديد من نوعه أو من نوع آخر..... 209
التامين لضمان رصيد الحساب الجاري..... 210

الموضوع	الصفحة
التأمين لفتح اعتماد	212
المطلب الرابع : آثار الحكم بعدم النفاذ الوجوبي	217
أولاً : التبرعات	219
ثانياً : الوفاء بالديون غير الحالة	222
ثالثاً : الوفاء بالديون الحالة بغير الشئ المتفق عليه	222
رابعاً : أنشاء تأمينات لاحقة لنشوء الدين	228
المبحث الثاني : أثر فترة الريبة في تصرفات المفلس الدائرة بين النفع والضرر للدائنين : عدم النفاذ الجوازي	233
المطلب الأول : مفهوم عدم النفاذ الجوازي	235
المطلب الثاني : شروط الحكم بعدم النفاذ الجوازي	239
أولاً : أن يكون التصرف صادراً خلال فترة الريبة	239
ثانياً : علم المتصرف اليه بتوقف المفلس عن دفع ديونه	240
ثالثاً : أن يكون التصرف ضاراً بمصالح الدائنين	243
رابعاً : أن يرفع أمين التفليسة الدعوى بعدم النفاذ الجوازي خلال المدة المحددة في التشريع	246
المطلب الثالث : التصرفات الخاضعة لأحكام عدم النفاذ الجوازي	247
أولاً : الوفاء بالديون الحالة	248
ثانياً : عقود المعاوضة	250
أ – عقود البيع	250
ب – الحصة التي يقدمها المفلس في عقد الشركة	250
ج – أنشاء التأمينات ضماناً لدين معاصر لها أو ضماناً لدين مستقبل	250
د – عقود الايجار سواء أكان المفلس مؤجراً أم مستأجراً	250
هـ دفع مبالغ لأدراجها في الحساب الجاري	250

الموضوع	الصفحة

و- تصرفات مختلَف على حكمها..... 250

1- القسمة..... 251

2- الصلح..... 253

ثالثاً : تسجيل حقوق الرهن و الامتيازات العقارية..... 253

- استثناء وفاء المفلس لحامل الورقة تجارية في أجل استحقاقها من أحكام عدم النفاذ الجوازي..... 258

المطلب الرابع : آثار الحكم بعدم النفاذ الجوازي..... 263

أولاً : الوفاء بالديون الحالة 264

ثانياً : عقود المعاوضة 265

ثالثاً : تسجيل حقوق الرهن و الامتيازات العقارية..... 267

الخاتمة..... 269

المصادر..... 277

فهرس الموضوعات..... 285